مجلس النواب
النواب غير المنتسبين
الرقم :22052

الرباط في : 27/11/2020

إلى السيد وزير الداخلية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

بخصوص ما تعيشه مدينة اوطاط الحاج من تزايد مخيف لمعدل الجريمة بكل أنواعها

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

تحية واحترام وبعد ،
مع الأسف السيد وزير الداخلية، لم تجد النداءات المتكررة لساكنة ومواطنات ومواطني وتنظيمات المجتمع المدني بمدينة اوطاط الحاج بإقليم بولمان لديكم الأذن الصاغية وهي تدق منذ مدة ناقوس الخطر بسبب الانتشار المهول للجريمة بكل أنواعها بالمدينة. فقد عبر كل هؤلاء لإدارتكم مرارا عن الواقع الأمني المقلق للغاية، وأحاطوا السلطات التابعة لكم بتزايد معدل الجريمة ولا سيما جرائم القتل وتكوين عصابات والسرقة والسطو المسلح وترويج المخدرات والعقاقير المهلوسة، بل إنهم أكدوا لأجهزتكم أن هناك أشخاص مبحوث عنهم ومطلوبون للعدالة يتجولون في الشارع العام وأمام مرأى الجميع!!! وهذا أمر غريب وخطير يثير أكثر من نقطة استفهام عن دور الأجهزة الموكول لها الحفاظ على أمن المواطنين وحمايتهم وتطبيق القانون على الجميع بدون استثناء.
إن هذا النوع من العجز الأمني الملاحظ والملموس الذي تعيشه مدينة اوطاط الحاج في السنوات الأخيرة يعتبر موقفا غير مفهوم وغير مقبول ونتائجه كارثية على أمن وسلامة سكان المدينة. والمثال الحي والمؤلم لهذه السيبة السائدة وهذا التسيب الأمني هو ما وقع مساء يوم 25 نوفمبر لمواطنة كانت عائدة من عملها فقام مجرمون بخطفها وضربها واغتصابها ثم قتلها والمفارقة أن هذه الجريمة الشنعاء وبتلك البشاعة قد تم اقترافها في اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة !!!
السيد وزير الداخلية المحترم، الكل باوطاط الحاج أضحى يعي ويدرك حيثيات الحياد السلبي الأمني الرهيب بالمدينة، وأنتم من موقع مسؤوليتكم عليكم أن تقفوا عند تفاصيل هذا التعامل غير المقبول وتضعوا له حدا بشكل نهائي. بل إنه لمن واجبكم تطبيق مقتضيات الدستور وضمان الحق في الحياة لكل شخص والحق في سلامة شخصه وأقربائه وحماية ممتلكاته وسلامة السكان باوطاط الحاج وكل التراب الوطني.
السيد وزير الداخلية، لقد بحت حناجر مواطني اوطاط الحاج وهيئات المجتمع المدني بكثرة النداءات وجفت أقلام الفاعلين والمنتخبين بالعديد من المراسلات التي طالبتكم بتغيير

الاستراتيجية الأمنية الحالية وخلق مفوضية للشرطة بالمدينة وتمكينها من الموارد البشرية الكافية

ووسائل العمل الناجعة، وكل هذا من حق ساكنة اوطاط الحاج، فهل لا يستحقون ذلك لكي يعيشوا في أمن وطمأنينة ؟

السيد وزير الداخلية المحترم، ونحن ننتظر الكشف عن تفاصيل الجريمة وعن المجرمين الذين اقترفوها وشاركوا فيها ومتابعتهم ومعاقبتهم على فعلتهم النكراء، فإننا نسائلكم السيد الوزير، عن الإجراءات الاستعجالية التي ستتخذونها لتحسين الوضع الأمني بالمدينة وتعزيز الشعور بالأمن لدى السكان بما يكفل سلامتهم وحماية ممتلكاتهم الخاصة والعامة من بطش المجرمين .

وتقبلوا السيد وزير الداخلية عبارات احترامنا.

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

شناوي مصطفى